



بلاغ

4 ماي 2020

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بالتموين والأسعار وعمليات مراقبة الجودة والأسعار يوم الاثنين 4 ماي 2020، تحت رئاسة قطاع الشؤون العامة والحكامة التابع لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المكلفة بالداخلية والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وذلك للوقوف على وضعية التموين والأسعار والمراقبة. ويتبين، من خلال التتبع اليومي من طرف مصالح القطاعات المعنية، ان الأسواق مزودة بشكل جيد بالمواد الغذائية والطاقة ومواد النظافة، وأن العرض يغطي الحاجيات من كل المواد والمنتجات لشهر رمضان، بل لعدة أسابيع او عدة أشهر حسب نوعية السلع.

وعرفت اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية تراجعا في التسعة أيام الأولى من هذا الشهر الفضيل مقارنة مع الأسبوع الفارط، بل سجلت منتجات كثيرة انخفاضاً في مستويات الاثمان مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الفارطة. وعلى سبيل المثال، سجلت اثمان الطماطم تراجعا بنسبة 20 في المائة مقارنة من السنة الماضية، والبصل الأخضر ب 39- في المائة، والبطل اليابس ب 18- في المائة، والجزر بأكثر من 13- في المائة، في حين سجل بعض الارتفاع بالنسبة للبرتقال واللبجون الحامض . اما بالنسبة للحوم فأثمنتها مستقرة على المدى القصير، في حين وبمقارنتها مع الفترة نفسها من السنة الماضية، تسجل انخفاضا بما يفوق 7- في المائة بالنسبة للحوم الابقار والغنام، و27- في المائة فيما يخص الدجاج الحي. وبخصوص الأسماك، فقد سجلت أسعارها انخفاضا أو استقرار حسب المناطق خلال الأيام السابقة. علما ان هذه الفترة تميزت بعودة اساطيل الصيد لنشاطها المعتاد.

وبالنسبة لأسعار القطاني، وبعد تعليق تطبيق رسوم الاستيراد عليها بعد ارتفاع الطلب عليها أواسط شهر مارس المنصرم، فبدأت تسجل تدريجيا منحي تنازلي مقارنة مع السنة الماضية خصوصا بالنسبة للحمص نظرا لاستيراد كميات مهمة منه. أما حصيللة مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية، فقد همت تدخلات اللجن المختلطة الإقليمية والمحلية لمراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية، خلال الأيام السالفة من شهر رمضان، مراقبة ما يفوق 12.000 محلا للإنتاج والتخزين والبيع بالجملة والتقسيم، والتي أفضت إلى تسجيل 201 مخالفة في مجال الأسعار وجودة المواد الغذائية، منها 153 تتم عدم إشهار الأثمان، و34 مخالفة متعلقة بعدم الإدلاء بالفاتورة، و7 مخالفة تمثلت في عدم احترام معايير الجودة والنظافة، و4 مخالفة خاصة بالزيادة الغير المشروعة في الأسعار المقننة، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

وفما يخص جودة المواد والمنتجات المخزنة او المعروضة للبيع، فقد قامت اللجن المختلطة في نفس الفترة بحجز وإتلاف ما يفوق 25 طنا من المواد الغير صالحة للاستهلاك أو الغير مطابقة للمعايير المعمول بها. وتشمل هذه الكميات 6 أطنان من العسل

والمستحضرات المسكَّرة، وحوالي 5 أطنان من اللحوم والاسماك ومستحضراتها، و4,8 طنا من الحليب ومشتقاته، و3 اطنان من المشروبات والعصائر إضافة الى 2,5 طنا من المخبوزات والحلويات.

وستواصل اللجنة عملها بشكل منتظم طيلة شهر رمضان لمتابعة تطور حالة الأسواق ووضعية التموين ومستوى الأسعار وحصيلة تدخلات لجن المراقبة لمواجهة كافة أساليب الغش والاحتكار والمضاربة والتلاعب في الأسعار.